تأخذ هذا الحق في عين الاعتبار، عندما تحدد مقدار الهجرة وقوة استيعاب البلاد الاقتصادية[٥٥].

لقد كان «الكتاب الاسود» استجابة تامة للمطالب الصهيونية، وتجاهلاً تاماً للمطالب العربية. فباب الهجرة عاد ليفتح على مصراعيه، والسماح بتملك الاراضي اصبح امراً مشروعاً، وكذلك تهويد العمل. وفي كل ذلك ادلة تؤكد تصميم بريطانيا على التزام جانب واحد من وعد بلفور، وهو الجانب اليهودي المتعلق بالوطن القومي.

لقد اسقط هذا «الكتاب» القناع عن الوجه البريطاني المخادع والمناور، واظهر زيف حكومة بريطانيا ونفاقها عندما ضربت، عرض الحائط، بتوصيات اللجان البريطانية. وقد استمر تدفق الهجرة، وكذلك انتقال الاراضي وتهويد العمل. وزيادة على ذلك، تغاضت بريطانيا عن تسلح اليهود، مما حمل الفلسطينيين على الاحتجاج والتظاهر، وتكونت قناعة لديهم بان وطنهم اصبح مهدداً اكثر من اي وقت مضى، فما عليهم الا الوقوف في وجه البريطانيين واليهود للحؤول دون خسارة الوطن[٥٦].

ومع ادراك بريطانيا لهذا الوضع الجديد الذي اتصف بالعداء المباشر لها، فقد استمرت حكومتها في نهجها السابق. صحيح ان هربرت صموئيل كان صهيونياً ولعب دوراً في حركة التهويد، لكن الذين تعاقبوا بعده من البريطانيين لم يكونوا افضل منه. ففي عهد جون تشانسلور حدثت ثورة ١٩٢٩، وجاء بعده آرثر واكهوب، فعم البلاء، في ايامه؛ فمن تدفق الهجرة اليهودية الى فلسطين بعد وصول هتلر الى الحكم، الى استيلاء اليهود على الحولة، الى اخراج الفلاحين العرب بالقوة من وادي الحوارث، الى التغاضي عن السلاح المهرب لليهود؛ وفوق ذلك أُصدر قانون يحاسب فيه المرء على نواياه[٥٧].

ثورة ١٩٣٦

اتجه التحرك الفلسطيني في العام ١٩٣٣ نحو التمرد على قوانين الانتداب، وذلك من خلال الاضرابات والتظاهرات التي كانت محظورة. وقد نتجت عنها صدامات دامية مع السلطات العسكرية البريطانية، فيما استمر الاضراب العام سبعة ايام، ولم يحل الا بعد اطلاق سراح الموقوفين. وجرياً على العادة، عين وزير المستعمرات البريطاني لجنة برئاسة سير وليام موريسون للتحقيق في الاسباب المباشرة للاضطرابات، فقاطعها العرب لعدم جدواها، في حين قررت اللجنة اعتبار العرب المسؤولين عن الاضطرابات ورفعت كل تبعة عن الحكومة[٥٨]. وكان قرار اللجنة هذا مؤشراً آخر الى استمرار بريطانيا في تجاهلها لمطالب عرب فلسطين. فقد ازداد، بعد ذلك، تدفق المهاجرين اليهود بشكليه، القانوني وغير القانوني، واصبح واضحاً للعيان ان سياسة الانتداب ترمي الى جعل اليهود اكثرية في فلسطين. وظلت هذه السياسة تشجع عمليات انتقال الاراضي الى ايدي الصهيونيين، وتفاقمت الاوضاع الاقتصادية، وازدادت البطالة في الاوساط العربية. كذلك تعاظم القلق من تمادي الصهيونيين في تسلحهم ومن استهانة بريطانيا بالمطالب والاحتجاجات الفلسطينية، واستمرارها في حكم البلاد، حكماً استعمارياً مباشراً، ثم عدولها عن اقامة مجلس تشريعي سبق لها واعلنت عن رغبتها في اقامته[٥٩].

هذه العوامل، مجتمعة، قادت الفلسطينيين الى سلوك العنف في وجه السياسة البريطانية، اذ لم يعد هناك خيار آخر. وقد «شجع [على ذلك ايضاً] النضال الوطني في مصر